

أسباب التعارض بأقوال علماء الرجال الإمامية في الراوي

- دراسة تطبيقية -

أ.د. ثائر عبد الزهرة الموسوي

م.م. قائد عبد المطلب بهاء

كلية الفقه / جامعة الكوفة

كلية الفقه / جامعة الكوفة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين والمبعوث رحمة للعالمين محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين .

إن من فضل الله تعالى وكرمه عز وجل علينا أن حفظ لنا ديننا من التبديل والتحريف، تحقيقاً لوعده في ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه، بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، وإذا كان المقصود الأول من الذكر في هذه الآية الكريمة هو القرآن الكريم فإن الحديث الشريف والسنة النبوية لا يخرجان عن هذا المقصود، ومن أجل ذلك هيا الله سبحانه رجالاً لحفظ ذلك البيان من سلف الأمة وخلفها نذروا أنفسهم لخدمة هذا التراث.

وقد وقع التعارض في أقوال النقاد في أولئك الرجال الناقلة للحديث(الرواة)، ولاشك أن اختلاف أقوال نقاد الرجال في الراوي أسباب متنوعة، ومعرفة هذه الأسباب لها دور بارز في فهم مناط التعارض، ولاشك أن حقيقة التعارض لا تُعرف إلا بأسبابها والتي عبرنا عنها بمناشئ التعارض.

ومن هنا تكمن أهمية البحث في مناقشة أسباب التعارض في أقوال علماء الرجال في الراوي الواحد لنتمكن من معرفة حدود هذا التعارض، وبالإمكان معالجة الكثير من موارد التعارض بمعرفة تلك الأسباب.

وقد اختلفت الأسباب التي أسهمت في وقوع التعارض كلٌ بحسب لحاظه، فمنها ما يتعلق بعلماء الرجال أنفسهم، ومنها ما يتعلق بظهور الكلام، ومن الأسباب ما يرجع إلى النقل، ومنها ما يرجع إلى الراوي نفسه، ويبدو أن لاختلاف المناهج النقدية في الأصول الرجالية أسباباً للتعارض في الراوي، إذ لا توجد ضابطة معينة تحكم هذه المنهجية، بل هناك اضطراب في الأسس النقدية فتدخلت دوافع ذاتية موضوعية وغير موضوعية.

وهذا لا يعني خلو التقويمات الرجالية من حالات الموضوعية، ولكن يظهر للمتتبع خضوع المنهج للمؤثرات والتبريرات العقديّة والمعرفية التي حكمت أسس النقد الرجالي وكان أثرها واضحاً عند المتقدمين والمتأخرين في مصنفاتهم

وقد اعتمد البحث الدراسة التطبيقية لأسباب التعارض عند متقدمي علماء الإمامية، لما للدرس التطبيقي من فائدة في فهم منهج المحدث، وبخاصة في الدراسات الأكاديمية .

لذا اقتضت خطة البحث على أن يقوم على تمهيد وثلاث مباحث، هي:

● المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بالناقد الرجالي.

● المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بالراوي نفسه.

● المبحث الثالث: الأسباب المتعلقة بظهور الكلام.

وموسوعاتهم الرجالية

هذا وقد بذل الباحث جهداً في اتمام هذا البحث فإن كان فيه خير ونفع فهو بفضل الله سبحانه، وإن كان فيه خلل أو نقص فنلتمسكم العذر عن كل ذلك فالتقص من سمات الممكن وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد: تعريف التعارض عند علماء الرجال

التعارضُ باب لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب الأصوليين، وقد جعله كثيرٌ منهم لصيقُ الصلة بمباحث الأدلة، سواء في ثناياها أو ما تلاها مباشرةً وهو حال أغلب الكتب الأصولية، ولكنهم في الواقع العملي يستعملون التعارض كثيراً في أشياء أخرى غير الأدلة، كالتعارض بين العلي، أو تعارض البيهقي الذي يُبحث في علم الفقه، أو التعارض بين وجوه الترجيح، أو بين الدلالات أو ما يخل بالفهم، أو بين أقوال المجتهدين أو أقوال المجتهد الواحد، أو التعارض بين الجرح والتعديل^(١) الذي يُبحث في علم الرجال، فكل علم يأخذ ما يرتبط بموضوعه أو غرضه من هذا المفهوم.

ونتيجة عموم مفهوم التعارض في الاصطلاح فقد اختلفت أقوال المحققين إلى مفاهيم، منها: تقابل الأمرين أو تعارض البيهقي أو التناقض أو التمانع مما له الصلة بأقوال علماء الرجال المتأخرين في وصف التعارض؛ لذا يحاول البحث ضبط حد مفهوم التعارض في أقوال الرجال في ضوء مفهوم التعارض اصطلاحاً في أقوال الأصوليين.

ومن أهم تلك الأقوال هو: "إنَّ التعارض تنافي مدلولي الدليلين على وجه التناقض أو التضاد"^(٢)، أو هو: "تنافي الدليلين أو الأدلة بحسب الدلالة ومقام الإثبات على وجه التناقض أو التضاد حقيقةً أو عرضاً"^(٣).

وما تقدّم من تعريفات متعلقة في بيان المعنى الاصطلاحي للتعارض حال تعارض الروايات هو محطّ اهتمام علماء أصول الفقه، ففي التعريف الثاني هناك تقييد عن التعريف الأوّل للشيخ الأنصاري، بلحاظ مدلول الدليلين، لا نفس الأدلة في الروايات الواردة عن المعصوم (عليه السلام)^(٤).

لم يجدّ البحث من يعرف التعارض عند علماء الرجال، بدلالة أنّ من يعرف التعارض في المباحث الرجالية يعتمد على التعريفات الأصولية^(٥)؛ لذا يحاول البحث التوفيق بين ما تقدّم أعلاه، وبعض المفاهيم الواردة فيما يتعلق بمسألة أقوال علماء الرجال بمسائل التعارض.

يرى العلامة الفضلي (ت: ١٤٣٢ هـ): "المقصود بهذه المسألة: أنّ يأتي توثيق لراوٍ (تعديلاً، أو توثيقاً، أو تحسيناً)، ويأتي في المقابل تجريح له"^(٦).

والمعروف أنّ المدح أو الذم يترشح من خلال معطيات أقوال علماء الرجال في وصف الراوي، وهذه المعطيات مختلفة، إذ يقول الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (ت: ١٠١١ هـ): "الرواة من الممدوحين والمجروحين ينقسم حالهم إلى أقسام ثلاثة: فمنهم من حصل له مدحٌ خاصة، ومنهم من حصل له قدحٌ خاصة، ومنهم من قيل فيه مدحٌ وذمٌ"^(٧).

ومن هنا فمناً التعارض هو الاختلاف في أقوال علماء الرجال بالراوي الواحد، لاسيّما المتقدمين منهم فيمن قيل فيه مدح وذم، أي فيما يتعلق بالقسم الثالث كما عبّر عنه الشيخ حسن.

وظاهرة تعارض المعطيات الرجالية بحق الراوي لا يُستهان بها في علم الرجال، إلى حدّ يصعب فهم المراد في بعض أشكال التعارض^(٨)، بل كثير من هذه الأشكال يفهم منها التعارض وهي ليس كذلك، لذا جاء عنوان هذا البحث أشمل مما تحمله المسميات المعتادة كالجرح والتعديل، أو الوثاقة والضعف؛ لأنّ التعارض في أقوال الرجال لا يتوقف على معطيات الوثاقة من عدمها، والتي يعبر عنها بأوصاف الراوي، وإنما يشتمل العنوان ما تتضمنه بعض الاصطلاحات التي معناها الظاهري شيء، ومفهومها عند الرجالي شيء آخر.

ولمّا كان التعارض من المباحث العامة، إذ تتطوي تحته مباحث تعارض الأخبار، وتعارض أقوال اللغويين، وتعارض أقوال الرجال، وهذا يعني أنّ التعارض بصورة عامة هو تنافٍ بين مخرجات دليل الدليلين بحسب الموضوع.

وعليه يمكن تعريف التعارض المتصل بموضوع البحث، بأنه: (تنافي دلالة أقوال علماء الرجال بحق الراوي الواحد مدحاً وذكماً)، ويذهب الباحث إلى اختيار مصطلح المدح والذم بدلاً من مصطلح الجرح والتعديل أو الوثاقة والضعف، كون مفهوم المدح والذم هو أعم من الجرح والتعديل ومصطلح الوثاقة والضعف.

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالناقد الرجالي:

هناك أسباب راجعة إلى العالم الرجالي نفسه أسهمت في تعارض الأقوال بحق الراوي الواحد، ومن الأسباب العامة المتعلقة بالعالم الرجالي، هي:

أولاً: المنهج النقدي من حيث التشدد والتساهل:

على الباحث أن يبدأ بالبدايات المعرفية لكل منهج حين يبتني البحث العلمي في معايير المناهج النقدية المتعددة، كما يجب معرفة أحوال القائلين بذلك المنهج، والدافع النفسي حال إصدار الحكم النقدي^(٩)، فاختلاف النقاد في الشدة والوسطية واللين بإطلاق الحكم على الراوي أدى إلى اختلافهم في حال بعض الرواة، إذ قد يصدر الذم من الناقد في غير محلّه، وقد لا يُمدح إلا إذا أحرز الدرجة العليا من العدالة والضبط وحسن العقيدة، فهذا الاختلاف يرمي بظلاله على تعارض أقوال علماء الرجال في الراوي بلا شك أو ريب، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو علماء الرجال القميين؛ فقد اشتهروا بتشدهم تجاه الرواة ذماً ومدحاً.

وقد امتازت المدرسة القمية بالمنهج المتشدد في حال الراوي سواء أكان في المدح أو الذم، وهذا التشدد "ربما خضعت فيه مؤثرات نفسية وعوامل دينية وسياسية جعلت هذا المنهج رائجاً عنهم"^(١٠)، بيد أنه غير واضح المعالم عند غيرهم.

فيتسرع بعضهم في الطعن بلا سبب واضح يوجب طعناً، وتتسع عندهم دائرة الطعن حتى تصل إلى هجران الراوي وإخراجه من بلده، فقد أخرجوا بعض الرواة، حين اشتبهوا فيهم وإن كانوا - في الواقع - من الأجلاء قدراً، وهذا ما حصل للراوي يونس بن عبد الرحمن، إذ طعنوا فيه مع جلالته قدره.

ولعل المدرسة القمية من أكثر المدارس تأثراً في منشأ التعارض في الراوي، بلحاظ مخرجات غيرها من المدارس بحق نفس الراوي، فهذا الشيخ الطوسي، وهو أقرب علماء الرجال قد اختلف معهم في يونس بن عبد الرحمن وغيره صريحاً كما سيأتي، وكذلك الشيخ النجاشي الذي تتلمذ على يد مشايخ قميين، له آرائه الخاصة ببعض أقوالهم، وفيما يأتي بعض الأمثلة لبيان بعض اعتراضات المدرسة الكوفية المتمثلة بالشيخ النجاشي مقابل المدرسة القمية المتمثلة برئيسها أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وكما يأتي:

١. قال النجاشي بترجمة محمد بن موسى الهمداني السمان: "ضعفه القميون بالغلو، وكان ابن الوليد يقول: إنه كان يضع الحديث، والله أعلم"^(١١).

٢. وقال في ترجمة محمد بن أورمة: "أبو جعفر القمي ذكره القميون وغمزوا عليه ورموه بالغلو حتى دُس عليه من يفتك به، فوجده يصلي من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه. وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرّد به فلا تعتمده، وقال بعض أصحابنا: إنه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث (عليه السلام) إلى أهل قم في معنى محمد بن أورمة وبرأته مما قذف به، وكتبه صحاح، إلا كتاباً ينسب إليه، ترجمته تفسير الباطن، فإنه مخلط"^(١٢).

٣. وقال في ترجمة يوسف بن عقيل البجلي كوفي: "ثقة، قليل الحديث يقول القميون إن له كتاباً، وعندني أن الكتاب لمحمد بن قيس"^(١٣).

٤. وقال ابن الغضائري في ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران: "يكنى أبا جعفر، روى عن أكثر رجال أبيه، وقالوا: سائرهم إلا حماد بن عيسى، وقال القميون: كان غالباً، وحديثه فيما رأيته سالم، والله أعلم"^(١٤).

٥. وقال ابن الغضائري بترجمة الحسين بن شاذويه: "أبو عبد الله، الصفار، القمي زعم القميون: أنه كان غالباً، ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً والله أعلم"^(١٥).

والمنتبع لمسلك القميين حيث كانوا يشككون في الشخص حتى يثبت خلافه فهم طردوا أحمد بن محمد بن خالد لأنه يروي عن الضعفاء قال ابن الغضائري: "طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه، إنما الطعن فيمن يروي عنه فإنه كان لا يبالي عمّن أخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعد عن قم ثم أعاده إليها واعتذر إليه، وقال: وجدت كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد لما توفي مشى أحمد ابن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً"^(١٦).

وفيما يأتي دراسة حال الراوي يونس بن عبد الرحمن، كمثل لتعارض أقوال القميين وغيرهم من علماء الرجال الإمامية المتقدمين:

دراسة حال: يونس بن عبد الرحمن، أبي محمد (ت ٢٠٨ هـ):

وقع الراوي طرفاً في التعارض بين أقوال النجاشي والطوسي وروايات مادحة، مقابل أقوال القميين وروايات دامة، وهكذا صورة من التعارض يمكن تسميتها بالتعارض المركب، أي أنّ التعارض متكون من خطين، الخط الأول وهو تعارض أقوال الرجال في الراوي، والخط الثاني هو تعارض الروايات في نفس الراوي.

ورد عن الشيخ الكشي بقوله: "حدثني علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني الفضل بن شاذان قال: حدثني عبد العزيز بن المهدي، وكان خيراً قمي رأيت، وكان وكيل الرضا (عليه السلام) وخاصته، قال: سألت الرضا (عليه السلام) فقلت: إني لا ألقاك في كل وقت فعن من أخذ معالم ديني؟ قال: خذ من يونس بن عبد الرحمن" (١٧).

وقال النجاشي: "مولي علي بن يقطين بن موسى، مولى بني أسد، أبو محمد، كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة، ولد في أيام هشام بن عبد الملك، ورأى جعفر بن محمد (عليهما السلام) بين الصفا والمروة ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن موسى و الرضا (عليهما السلام) وكان الرضا (عليه السلام) يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل وامتنع من أخذه وثبت على الحق، وقد ورد في يونس بن عبد الرحمن رحمه الله مدح ودم" (١٨).

وبيّن الشيخ الطوسي حال يونس بن عبد الرحمن، قال: "مولي علي بن يقطين، ضعفه القميون، وهو ثقة" (١٩)، وكأنه ردّ تضعيف القميين بجزمه في وثاقة الراوي.

وقد وردت روايات فيها ذم ليونس، كلها ضعيفة السند (٢٠)، لعل أهمها هو ما ورد عن الكشي عن محمد بن عيسى القمي (٢١)، بقوله: "... فدخلت على أبي الحسن (عليه السلام)، قال - يعني محمد بن عيسى القمي - فجلست عنده، وقلت له: إنّ يونس مولى آل يقطين أودعني إليك رسالة قال - عليه السلام -: (وما هي؟) قال، قلت: قال أخبرني عن الجنة خلقت بعد... فقال: (كذب، فأين جنة آدم؟)" (٢٢)، ويبدو أنّ هذه الرواية وما شاكلها هي منشأ تضعيف القميين له.

وقال العلامة الحلّي: "يونس بن عبد الرحمن، مولى علي بن يقطين، أبو محمد، كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً عظيم المنزلة، روى عن أبي الحسن موسى وعن الرضا (عليهما السلام)، وكان الرضا (عليه السلام) يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جليل فامتنع من أخذه وثبت على الحق" (٢٣).

وقال المامقاني: "إنّ أخبار المدح متواترة قطعياً مؤيدة بتصريحات الأصحاب مع صحة أسانيد أغلبها وفيها عدّة دالة على فساد ذموم الناس إياه فلا يعارضها أخبار الذم التي هي أخبار ظنيّة ضعيفة السند عليها آثار الوضع والجعل فتطرح هذه ويؤخذ بتلك ويحكم بوثاقة الرجل وفاقاً للشيخ الطوسي..." (٢٤).

قال المحقق الخوئي: "تقدم عن النجاشي بسند صحيح، عن داود بن القاسم أبي هاشم الجعفري، عرض كتاب يونس على أبي محمد صاحب العسكر، وقوله (عليه السلام): أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة، وحدثني إبراهيم بن المختار بن محمد بن العباس، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن أبي جعفر (عليه السلام) مثله، أقول: هذه الرواية صحيحة، بناء على أنّ إبراهيم بن المختار بن محمد بن العباس، هو إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي الثقة، كما هو الظاهر" (٢٥).

وقد ورد تأكيداً عن الأئمة الأطهار برواية صحيحة أيضاً، وهو ما ورد عن الكشي، قال: "محمد بن مسعود، قال حدثني محمد بن نصير، قال حدثنا محمد بن عيسى وحدثنا الحسن بن علي بن يقطين أيضاً، قال: قلت لأبي الحسن الرضا جعلت فداك، إني لا أكاد أصل إليك أسألك عن كل ما احتاج إليه من معالم ديني، أفيونس بن عبد الرحمن ثقة أخذ عنه ما احتاج إليه من معالم ديني؟ فقال: نعم" (٢٦).

وكذلك ورد عن الكشي بسند صحيح، قال: "حدثني محمد بن قولويه، والحسين بن الحسن بن بندار القمي، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، قال: "واقفت

العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) ووجدت أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد علي أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فأنكر منها أحاديث كثيرة... فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن فإننا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة^(٢٧).

لهذه الرواية دلالة على استقامة يونس من جهة، وخلق له أعداء بفضحه إياهم من جهة أخرى مما أدى إلى وضع الروايات الدائمة بحقه حسداً وبغضاً، ناهيك عن عرض الأموال له مقابل عدم الدعوة للإمام الرضا (عليه السلام) من قبل بعض الواقفة.

وبدراسة مجمل الروايات الواردة بحق يونس نستنتج بأن توثيق علماء الرجال ليونس أصله هذه الروايات، فحين قال النجاشي: (وكان الرضا (عليه السلام) يشير إليه في العلم والفتيا)، إنما ذلك هو أساس قوله: (كان وجهها في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة)، فهذه الوشائج بين الرواية وأقوال الرجال حرية بالبحث والتنقيب والربط ولو بإشارة الناقد الرجالي لذلك، إذ تعتبر المنطلق الأول لأقوالهم، ويبدو لي هذا ما دعى الشيخ الطوسي إلى القول: (ضعفه القميون وهو عندي ثقة)، وأكد النجاشي ذلك التضعيف بقوله: (وقد ورد في يونس بن عبد الرحمن رحمه الله مدح وذم).

وعليه يذهب البحث إلى أن مستند تضعيف القميين له ضعيف ناتج عن تسرعهم وتشددهم في المنهج الرجالي، ولذا يكون قول كل من النجاشي والشيخ الطوسي سالماً من المعارض، والراوي ثقة دون شك؛ وذلك لصحة روايات المدح له مقابل ضعف الدائمة، ورواية الأجلاء عنه، وتسالم أقوال الرجال بوثاقته ما عدا القميين مما يعزى ذلك إلى تشددهم وعدم التروي في رمي الأجلاء، ناهيك عن كونه من أصحاب الاجماع وستبين الدراسة هذا المفهوم بالفصل الرابع في مبحث مراتب الرواة المتعارض فيهم.

ثانياً: الاجتهاد والرأي:

اجتهاد الناقد في المفردة الرجالية يعدّ من الأسباب الرئيسة لحصول مشكلة التعارض، فربما يتوصل إلى نتيجة بحسب نظره واجتهاده تختلف عن النتيجة التي توصل إليها غيره، بل قد يختلف قول الرجالي الواحد في راو؛ وذلك لتغير اجتهاده الشخصي فيه.

فقد يحكم الناقد على راو معين بحكم ما، بيد أن حكمه قد يتغير بعد ذلك في الراوي ذاته، لا حصول تغيير في حال الراوي، بل لما توصل إليه الناقد من معطيات جديدة؛ لم يكن قد توصل إليها في حكمه السالف، على الرغم من وجودها آنذاك، فيتغير حكمه نتيجة ذلك تبعاً لتغير اجتهاده فيه، بعد علمه ومعرفة بحال الراوي، أو تغير اجتهاده في حجية أسباب المدح والذم، وقد عقب الشيخ المامقاني على ذلك فيما وقع فيه هو، بقوله: "ولا يخفى عليك أن ما صدر منّا في منتهى المقاصد^(٢٨) بالنسبة إلى جرح الرجال لا يعتمد عليه؛ لأنّي صنّفته قبل الخوض التام في هذا الفن"^(٢٩).

ومن العلماء الرجاليين من أعتمد على الحدس والاجتهاد في تقييم الرواة هو احمد بن الحسين الغضائري، إذ أن "تقييماته قد خرجت عن الحد المتعارف، فقلّما سلم أحد من مشرط جرحه فلا بد من نسبته إلى الحدس دون الحس، فإن الاعتماد على الحس يؤدي إلى أن تكون التقييمات متعارفة"^(٣٠)، فأكثر تقييماته الرجالية كانت متعارضة مع غيره من العلماء الإمامية، على وفق من يقول بصحة انتساب كتاب الرجال إليه.

ثالثاً: الاختلاف العقدي:

لاشك أن الأثر العقدي بارز وملحوظ في التقييمات الرجالية، فالتعصب للمذهب وللعقيدة منعكس بوضوح في مسألة التعارض في أقوال علماء الرجال، فالحكم على الراوي من قبل الناقد يختلف بناءً على عقيدة ومذهب ذلك الراوي، فمنهم من يمدح الراوي في حال الموافقة لمعتقده، ويذم في حال المخالفة لمذهبه، وفيما يأتي بيان أثر ذلك في تعارض أقوال علماء الراوي إبراهيم بن سليمان بن سليمان النهمي:

دراسة حال: إبراهيم بن سليمان بن عبد الله، النهمي:

وقع الراوي طرفاً في التعارض بين أقوال الشيخ النجاشي، والطوسي، مقابل قول ابن الغضائري، حين ذكره النجاشي: "إبراهيم بن سليمان بن عبيد الله بن خالد النهمي - بطن من همدان - الخزاز الكوفي، أبو إسحاق، كان ثقة في الحديث، يسكن في الكوفة في بني نهم، وسكن في بني تميم فقيل تميمي، وسكن في بني هلال، ونسبه في نهم"^(٣١).

وقال الشيخ الطوسي: "إبراهيم بن سليمان بن عبيد الله بن حيان النهمي - بطن من همدان - الخزاز الكوفي ، أبو إسحاق ، ثقة في الحديث" (٣٢).

وذكره ابن الغضائري: "إبراهيم بن سليمان بن عبد الله بن حيان، الهمداني، الخزاز، النهمي، يكنى أبا إسحاق. يروي عن الضعفاء كثيراً. وفي مذهبه ضعف" (٣٣).

أما العلامة الحلي فقد ذكر أقوال علماء الرجال، وقال: "وضعه ابن الغضائري فقال: انه يروي عن الضعفاء، وفي مذهبه ضعف، والنجاشي وثقه أيضاً كالشيخ، وحينئذ يقوى عندي العمل بما يرويه" (٣٤).
ووثقه الشيخ المامقاني بقوله: "لا ينبغي التوقف في وثاقته" (٣٥).

وقال المحقق الخوئي: "إن الضعف في مذهبه لو ثبت لم يناف وثاقته في الحديث، على أنه لم يثبت ذلك، لعدم ثبوت الكتاب عن ابن الغضائري، كما ذكرناه في (المدخل). وكلا طريقي الشيخ إليه ضعيف، أحدهما بموسى بن جعفر الحائري، والآخر بأبي طالب الأنباري، فإن الأول مجهول، والثاني لم تثبت وثاقته. ثم إن الاختلاف في اسم جد إبراهيم ووالده جده بين النجاشي وغيره ظاهر. والله العالم" (٣٦).

ويذهب البحث إلى وثاقة الراوي وعدم ثبوت التعارض على فرض قبول قول ابن الغضائري ؛ وذلك لأسباب منها: إمكان الجمع بين القول بفساد العقيد وضعف المذهب لا ينافي الوثاقة، إذ المناط هو صدق اللسان، وإذا كان المقصود بضعف المذهب هو فساد العقيدة، أيضاً يمكن أن نقبل روايته تحت عنوان الحديث الموثق وهو (ما رواه الثقة مع فساد عقيدته)، ناهيك عن عدم ثبوت قول ابن الغضائري، إذ أن قوله في مذهبه ضعف لم يقله احد سوى ابن الغضائري، وهذا غير ثابت كما أكد ذلك المحقق الخوئي.

هذا وغيره من الأسباب المتعلقة بالناقد الرجالي مما كانت سبباً في التعارض، فعلى الباحث أن يأخذها بنظر الاعتبار والتأمل فيها، كونها تسهم في حل الكثير من الإشكالات التي تؤدي إلى القول بالتعارض في أقوال علماء الرجال.

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالراوي نفسه:

من أسباب تعارض أقوال علماء الرجال في الراوي هو عدم التزام بعض الرواة ببعض الضوابط التي يؤكد عليها بعض النقاد، مما يخلق خللاً في الحديث المنقول من قبله قياساً بمنقولات بعض الرواة الحديثية، فقد تختلف الأحكام على الرواة بحسب اختلاف الأحوال، بخاصة إذ عرفنا أن ثقافة بعض الرواة لا تؤهله على نقل مراد الفكرة التي تحملها من غيره، ولا شك أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها (٣٧):

أولاً: رواية الراوي بالمعنى دون اللفظ:

من المعلوم أنه ليس كل الرواة يروون الروايات باللفظ وإنما في كثير من الأحيان ينقلون الروايات بالمعنى، وهنا قد يختلف الضبط عند الراوي، بين ما يرويه من حفظه بالمعنى وما يرويه باللفظ، فإذا نقل من حفظه أحاديث بالمعنى، قد يوقعه ذلك في الخلل والغلط.

وقد تعارضت أقوال العلماء بسبب الخطأ الذي يقع فيه عند تحديده بالمعنى، ولكن كل ذلك لا يمنع من العمل برواياته، فإن الخلل في ألفاظ حديثه منشأ النقل بالمعنى وقد ثبت جوازه، والغالب عدم تغيير المعنى حتى لو وقع فيه خلل، فلا يخرج حديثه عن دائرة الحجية نظراً لوثاقته في النقل، وإلا لو قلَّ ضبطه عن المتعارف لما كان ثقة في النقل، نعم قد يسلب الوثوق برواياته في حالات التعارض مع روايات غيره بحسب اختلاف الموارد (٣٨).

فالنقل بالمعنى موجود في كتب الحديث وهو مما يحسب على راوي الحديث من ناحية ضبطه وحفظه، "ومما يشهد على وجود النقل بالمعنى ما نجده في أحاديث بعض الرواة بالخصوص من أصحاب الأئمة من غلبة وقوع التشويش فيها حتى اشتهرت روايات الساباطي بين الفقهاء بهذا المعنى لكثرة ما لوحظ فيها من الارتباك والإجمال والاضطراب والتهافت في المتن في أكثر الأحيان" (٣٩)، وعليه يجد المتتبع بأن المتأخرين هم أكثر من ضعف الرواة ؛ لما وقع في رواياتهم من خلل وتكرار خارج عن قانون البلاغة وإسناد ذلك إلى المعصوم (عليه السلام) (٤٠)، ويمكن التمثيل لهذه الصورة بالراوي عمّار بن موسى الساباطي، الذي سيأتي في الفصل الثالث.

ثانياً: اعتماد المراسيل ورواية الراوي عن الضعفاء:

في كثير من الأحيان يكون الراوي ثقة صادق اللهجة في نفسه فيوثق لذلك، بينما قد يوصف بالضعف في كلمات علاء الرجال ولا يكون مقصودهم ضعف الرجل في نفسه من ناحية الصدق والكذب وإنما يكون مقصودهم من ذلك كثرة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل واعتماد المراسيل، ولذا يتحتم البحث عن قرائن التضعيف في كل مفردة رجالية لعل وعسى أن يصل الباحث الرجالي لشيء يساعده على تعيين المراد من الضعف، ولعل خير مثال على ذلك هو محمد بن خالد البرقي الذي وثقه الشيخ الطوسي، وضعفه النجاشي، بقوله: "وكان محمد ضعيفاً في الحديث، وكان أديباً حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب"^(٤١)، وقد تناول البحث دراسة حاله في مباحث سابقة.

ثالثاً: رواية الأحاديث الشاذة والمنكرة:

في بعض الأحيان يقوم الرجالي بتضعيف الراوي لكونه يروي أحاديث منكرة غريبة لا يستسيغها الناقد الرجالي بحسب رأيه فيتهمه بالكذب والوضع لهذه الأحاديث، بينما يرى ناقد آخر بأن هذه الروايات ليست منكرة ومن الممكن أن تصدر عن المعصوم، أو أنّ الراوي روى الأحاديث المنكرة واقعاً ولكن كان ذلك من جهة كذب من حدّته بها فلا ينافي ذلك وثاقته في نفسه، وفيما يلي دراسة حال الراوي علي بن محمد القاساني لبيان المطلوب. دراسة حال: علي بن محمد بن شيرة القاساني:

وقع الراوي طرفاً في تعارض أقوال الشيخ النجاشي، مع الشيخ الطوسي؛ وذلك بسبب مروياته، فقد ذكره النجاشي، قال: "القاساني (القاشاني) أبو الحسن كان فقيهاً، أكثراً من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى، وذكر أنه سمع منه مذاهب منكرة وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك"^(٤٢).

وضعفه الشيخ الطوسي، بقوله: "ضعيف، إصبهاني، من ولد زياد مولي عبد الله بن عباس، من آل خالد بن الأزهر"^(٤٣)، وعده الشيخ من أصحاب الأمام الهادي (عليه السلام)^(٤٤).

وقد اعتمد العلامة قول الشيخ الطوسي^(٤٥)، وذكره ابن داود، بقوله: "أبو الحسن كان فقيهاً أكثراً فاضلاً، واضطرب كلام الشيخ فيه، فذكره مرتين تارة في أصحاب الرضا (عليه السلام) وقال ضعيف، وتارة في أصحاب الجواد (عليه السلام) وقال ثقة، غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى، وذكر أنه سمع منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدل على ذلك"^(٤٦)، ويبدو أنّ نسبة ابن داود بتوثيق له اشتباهاً منه.

والراوي ثقة عند معظم علماء الرجال الإمامية المتأخرين^(٤٧)، قال المامقاني: "هو ثقة بشهادة الشيخ الجليل العدل الضابط النجاشي والشيخ الطوسي... وغمز أحمد بن محمد بن عيسى ساقط لعدم اعتناء النجاشي به"^(٤٨)، والمتأمل في عبارة الشيخ النجاشي يجده قد ردّ كلام أحمد بن محمد بن عيسى بقوله: (وليس في كتبه ما يدل على ذلك).

وقد استغرب المحقق الخوئي من ابن داود، بقوله: "وجه الغرابة أنّ الشيخ لم يعد الرجل لا في أصحاب الرضا، ولا في أصحاب الجواد (عليهما السلام)، وإنما عدّه في أصحاب الهادي (عليه السلام)، ولم يضطرب، كلامه فيه، بل حكم بضعفه، وإنما وثق علي بن شيرة الذي ذكره قبل ذلك متصلاً به"^(٤٩)، وكذلك أشار المحقق الخوئي إلى أنّ العلامة عمد إلى الجزم بإتحاد علي بن محمد بن شيرة مع علي بن شيرة واعتبرهما أنّهما واحد بحسب ما ذكره النجاشي علي بن محمد بن شيرة القاشاني أبو الحسن كان فقيهاً، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى . . . ، وليس كلام النجاشي دلالة على الاتحاد، بل إنه يدل على أن علي ابن محمد القاشاني، حفيد شيرة، فمن أين يُستكشف أنّ علي بن شيرة، متحد مع علي بن محمد بن شيرة.

وقد ذهب المحقق الخوئي إلى تضعيف الراوي، بقوله: "لا منافاة بين أن يسمع أحمد بن محمد بن عيسى منه مذاهب منكرة، وأن لا يكون في كتبه ما يدلّ على ذلك، إذن فلا موجب لعدم الاعتداد بغمز، أحمد ابن محمد بن عيسى عليه، ولا يبعد أن يكون غمز أحمد بن محمد بن عيسى، هو السبب في تضعيف الشيخ إياه حيث عدّه في أصحاب الهادي (عليه السلام)"^(٥٠).

ولاشكّ أنّ تمحيص الشيخ النجاشي لكتب الراوي التي ادّعى أحمد بن محمد بن عيسى بوجود المذاهب المنكرة فيها نابع عن حسّ؛ وذلك بقوله (ليس في كتبه ما يدل على ذلك، وهذا الحسّ مقابل اطلاق الشيخ له

بالتضعيف المستند إلى قول ابن عيسى قرينةً ناهضة، خاصة إذا توقفنا على مفهوم المذاهب المنكرة عند القميين مقابل مفهومها في مدرسة الكوفة، فقد تكون مناكير مدرسة قم مقبولة عند غيرهم.

وعليه يذهب البحث إلى مدح الراوي وجعل أحاديثه من الحسان كونه ممدوح إمامي ولا اعتداد بغمز أحمد بن محمد بن عيسى عليه، وهو ساقط بشهادة الشيخ النجاشي كما بين المامقاني ذلك.

المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بظهور الكلام:

يقع التعارض في بعض الأحيان نتيجة عدم فهم مراد المتكلم، بخاصة إذا كان عالي البلاغة في فهم كلامه على خلاف مراده الجدي، وهذا يرجع إلى أسباب، منها:

أولاً: التقية:

تعتبر التقية من أسباب التعارض وبخاصة في المباحث الروائية الصادرة عن المعصوم (عليه السلام) بحق أعلام أعظم من خواص الأئمة (عليهم السلام) كزرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وصفوان بن يحيى، والمفضل بن عمر، فقد يصدر الذم للراوي على وجه التقية؛ لسبب من الأسباب كالخوف على نفس الراوي، أو لغاية ومصلحة في حاجة ما.

ويبدو أن منشأ التقية فيما يتعلق بالرجال هو الخوف عليهم، فهذا قالوا: "إن التقية هي مخالفة الحق قولاً أو فعلاً، لا اعتقاداً عند الخوف على النفس أو البضع أو المال أو القريب بالنسب أو بعض المؤمنين" (٥١).

وأمر التقية متسالم عليه عند علماء المسلمين باعتباره "أمر ضيق ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية، وهذا هو الحق، وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقية" (٥٢).

والتقية إحدى مناشيء التعارض في الأقوال، خاصة فيما يصدر عن المعصوم (عليه السلام) بحق الراوي؛ وذلك لأن الظروف والأحداث السياسية وغيرها، التي رافقت الأئمة (عليهم السلام)، وأصحابهم أسهمت بشكل كبير ومؤثر في صدور كثير من الأحاديث عنهم (عليهم السلام) في ظرف التقية، وقد أمروا شيعتهم في ذلك الوقت بالعمل بها، وبعد غياب هذه الظروف وصلت إلينا أقوالهم (عليهم السلام) متعارضة مع أقوال أخرى صدرت عنهم أيضاً أو عن علماء الرجال، ولكن في غير ظرف التقية، مما جعل المهمة أشق وأصعب على علمائنا للتمييز بين هذه الأقوال.

ولبيان ذلك نعمل على دراسة حال صفوان بن يحيى كمثال تطبيقي فيما يتعلق بالتقية باعتبارها سبب من أسباب التعارض.

دراسة حال: صفوان بن يحيى، أبي محمد (ت: ٢١٠هـ):

ورد الراوي طرفاً في التعارض بين ما ورد من الروايات الصادرة عن المعصوم (عليه السلام) مدحاً وذكماً من جهة، وأقوال علماء الرجال من جهة أخرى، وقد ورد الراوي في أسانيد كامل الزيارات وأسانيد تفسير القمي.

أورد الشيخ الكشي: "حدثني محمد بن قولويه، قال: حدثني سعد، عن أحمد بن هلال، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع (٥٣): إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يُخبرني بلعن صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان، فقال: إنها خالفاً أمري، قال، فلما كان من قابل، قال أبو جعفر (عليه السلام) لمحمد بن سهل البحراني: تول صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان فقد رضيت عنهما" (٥٤).

وذكر النجاشي: "البجلي بياع السابري، كوفي، ثقة ثقة، عين، روى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى هو عن الرضا (عليه السلام)، وكانت له عنده منزلة شريفة. ذكره الطوسي في رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وقد توكل للرضا و أبي جعفر (عليهما السلام)، وسلّم مذهبه من الوقف، وكانت له منزلة من الزهد والعبادة، وكان جماعة الواقة بذلوا له مالا كثيراً" (٥٥).

وصف الشيخ الطوسي بأنه: "أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعيدهم، وكان يصلي كل يوم وليلة خمسين ومائة ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويخرج زكاة ماله في كل سنة ثلاث مرات" (٥٦)، وذكره الشيخ في رجاله، باب أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، بقوله: "وكيل الرضا عليه السلام، ثقة" (٥٧).

وقال المامقاني: "إن قول أبو جعفر (عليه السلام) ما خالفني قط، ولا خالفاً أبي قط، يقصد فيهما صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان يكشف عن أن لعنه إياهما المنقول في الخبر كان لحفظهما" (٥٨).

بينما أشار المحقق الخوئي، بقوله: "لابدّ من حمل الرواية التي أوردتها الكشّي في أعلاه على التقية ونحوها، كما حملنا الروايات الواردة في ذمّ زرارة عليها، أو يُردّ علمها إليهم سلام الله عليهم، فإنّ مقام صفوان أجلّ من أن يلغنه الإمام(عليه السلام)، ويؤيد ذلك: ما تقدّم من مدحه من أنه لم يخالف الإمام(عليه السلام) قط"^(٥٩)، وورد عن الشيخ الكشّي مجموعة من الروايات المادحة مقابل رواية دأمة واحدة.

والرواية الواردة بزمّ الراوي صحيحة السند، وفيها استشعار بصدور الكلام الأول تقية لأمر يراه الإمام(عليه السلام) مناسباً، وحين زوال ذلك الأمر صدر قول الإمام(عليه السلام) وما يتوافق مع حال صفوان بن يحيى، فتكون التقية قرينة صارفة عن بيان المراد الواقعي من قول الإمام فيكون شطرها الأول ساقط عن الاعتبار، ويبقى الشطر الأخير منها مع ما ورد من روايات مادحة سالمة عن المعارض.

وعليه يذهب البحث إلى وثاقة الراوي ؛ وذلك لأمر منها: كونه من أصحاب الإجماع، بل أفضه أصحاب الإمامين الكاظم والرضا(عليهما السلام)، ولتسالم علماء الرجال المتقدمين والمتأخرين على وثاقته، وقد ورد في أسانيد كامل الزيارات وتفسير القمي، ولاضطراب الرواية الدأمة، أولها شيء وآخرها شيء آخر.

ثانياً: التورية:

في بعض الأحيان يقوم المتكلم بإخفاء ومواراة المراد الجدي المطابق للواقع وستره عن المخاطب بإظهار غيره، فيُخيل للمتلقي أنه أراد ظاهر كلامه والحال أنه أراد المعنى الأبعد ظهوراً من اللفظ تورية، والتورية من وري، إرادة المتكلم بكلامه أمراً غير الظاهر منه^(٦٠)، وفيما يأتي دراسة لحال الراوي جابر بن يزيد الجعفي لبيان المطلوب.

دراسة حال: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله(ت: ١٢٨هـ):

وقع جابر بن يزيد الجعفي طرفاً في تعارض الروايات المادحة، والدأمة من جهة، وورد بحقه أقوال متعارضة من قبل علماء الرجال المتقدمين، النجاشي، والمفيد، وابن الغضائري، وقد ورد في إسناد تفسير القمي وأسانيد كامل الزيارات، وبهذه الصورة يكون التعارض الوارد بحق جابر من نوع التعارض المركب الثنائي، أي أنه متكون من الروايات الدأمة والمادحة من جهة، ومن أقوال علماء الرجال مدحاً ودمماً من جهة أخرى ورد عن الشيخ الكشّي بسند صحيح، قال: "حمدويه وإبراهيم(تقتان)، قالوا: حدثنا محمد بن عيسى(ثقة)، عن علي بن الحكم(ثقة)^(٦١)، عن زياد بن أبي الحلال(ثقة)^(٦٢)، قال: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي، فقلت لهم: أسأل أبا عبد الله(عليه السلام)، فلما دخلت ابتدأني، فقال: رحم الله جابر الجعفي كان يصدق علينا"^(٦٣).

وورد عن الشيخ الكشّي برواية موثقة يُفهم منها الذم، قال: "حدثني حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالوا: حدثنا محمد بن عيسى عن علي بن الحكم، عن ابن بكير (فطحي، ثقة)، عن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله(عليه السلام) عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة وما دخل علي قط"^(٦٤).

وقد وردت عدة روايات مادحة وأخرى قادمة بحق جابر بن يزيد الجعفي، إلا أنّها ضعيفة السند^(٦٥)، وتعتبر الرواية الصحيحة المتقدمة مستنداً واضحاً عند علماء الرجال المتقدمين لتوثيق جابر، إذ استشهد بها كل من علي بن أحمد العقيقي العلوي، وابن عقدة^(٦٦)، ولاشك أنّ الرواية الصحيحة تُقدم على غيرها من الروايات.

وقد وردت روايات بحقه تفيد تجننه، إذ خرج راكباً قسبة حتى مرّ على سكك الكوفة فجعل الناس يقولون جُنّ جابر، جُنّ جابر^(٦٧).

وقد ناقش المحقق الخوئي الرواية التي فيها تورية، بقوله: "وأما قول الصادق(عليه السلام)، في موثقة زرارة بابن بكير: ما رأيته عند أبي مرة واحدة، وما دخل علي قط، فلا بد من حمله على نحو من التورية، إذ لو كان جابر لم يكن يدخل عليه سلام الله عليه، وكان هو بمرأى من الناس، لكان هذا كافياً في تكذيبه وعدم تصديقه، فكيف اختلفوا في أحاديثه، حتى احتاج زياد، إلى سؤال الإمام(عليه السلام)، عن أحاديثه على أن عدم دخوله على الإمام(عليه السلام) لا ينافي صدقه في أحاديثه، لاحتمال أنه كان يلاقي الإمام(عليه السلام) في غير داره: فيأخذ منه العلوم والأحكام، ويرويها، إذن لا تكون الموثقة معارضة للصحة الدالة على صدقه في الأحاديث المؤيدة بما تقدم من الروايات الدالة على جلالته ومدحه، وأنه كان عنده من أسرار أهل البيت سلام الله عليهم"^(٦٨).

وكذلك في رواية جنونه أيضاً فيها نوع من التورية، إذ ظهر جابر على غير حقيقته ليسلم من بطش السلطة. ونتيجة اختلاف الروايات فيه، واختلاف حاله اختلفت فيه أقوال الرجال أيضاً.

قال النجاشي: "روى عنه جماعة غمز فيهم وضعفوا... وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تدل على الاختلاط... وقل ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام"^(٦٩).

وذكره ابن الغضائري بقوله: "ثقة في نفسه، ولكن جُلَّ مَنْ يَرَوِي عَنْهُ ضَعِيفٌ، فَمَنْ أَكْثَرَ عَنْهُ مِنَ الضُّعْفَاءِ"^(٧٠)، من أصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام)، وعدّه الشيخ الطوسي من أصحاب الأصول^(٧١).

وقد ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الباقر (عليه السلام)، وفي أصحاب الصادق (عليه السلام)، قال تابعي، اسند عنه^(٧٢)، من دون وصف، وكذلك فعل في الفهرست، إذ اكتفى بقوله: "له أصل..."^(٧٣).

وذكره العلامة في القسم الأول، قائلاً: "وأرى الترك لما روى هؤلاء عنه، والوقف

في الباقي إلا ما خرج شاهداً"^(٧٤)، وهذا بحد ذاته اضطراب من العلامة، فالقسم الأوّل للمدوحين فهو على العموم متوقف في روايات جابر.

والمتمل في قول النجاشي باعتباره الأهم لا يجد ذمّاً صريحاً في قوله، إذ روايته عن الجماعة الذين غمز فيهم لا دلالة فيها على الغمز فيه، وعلى فرض إنه اخلط فعلى إطلاقه يحتمل معانٍ منها: خلط الاعتقاد الصحيح بالفاسد وهذا بعيد، وخلط الروايات المنكرة بغيرها ويمكن أن يكون جابر يروي روايات لا يطيقها عقل المتلقي باعتباره عيبة أسرار الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام)، وانتهاء علوم الأئمة (عليهم السلام) إلى جمع هو أحدهم^(٧٥)، والظاهر أن المراد بالمخلط هو من لا يبالي عمّن يروي، إذ يجمع بين الغث والسمين، وهذا ليس طعناً في الرجل نفسه^(٧٦)، وهو الأقرب إلى المراد بلحاظ أقوال علماء الرجال وعليه فهو ليس تضعيفاً صريحاً^(٧٧)، ويبدو لي ثمة علاقة بين تجنن جابر ووصفه بالمخلط.

يبقى أمرٌ مهم بالنسبة لمصادر النجاشي ومنظومته المعلوماتية التي تعامل فيها مع جابر فهو اعتمد على الشيخ المفيد الذي ليس له باع ولا كتاب في الرجال، مما يثير أكثر من تساؤل، إذ أنّ قوله (وقلّ ما يُورد عنه شيء في الحلال والحرام)، منافي لواقع حال لبعض روايات جابر في الكتب الأربعة^(٧٨) فكيف بما في الأصول، خاصة إذا عرفنا بأن ما في الكتب الأربع هو ليس كل ما ورد في الأصول الأربعمائة، وقد صرح الشيخ الصدوق بطريقه في المشيخة إلى جابر بن يزيد^(٧٩) مما يدل على اعتماده عليه ونقل روايات فقهية عنه هذا من جهة، وتخصص النجاشي لا يوحى بإطلاعه وتخصصه في الفقه بلحاظ عدم وجود مؤلف له سوى كتاب الرجال من جهة أخرى.

وقد اتفقت كلمة المتأخرين على خلاف المتقدمين، إذ وثّقه جهم، قال المامقاني: "إنّ الرجل ثقة جليل يعتمد عليه في خبره"^(٨٠)، والمحقّق الخوئي قد أورد: "الذي ينبغي أن يقال: أنّ الرجل لا بدّ من عدّه من الثقات الأجلّاء لشهادة علي بن إبراهيم، والشيخ المفيد في رسالته العددية وشهادة ابن الغضائري، على ما حكاها العلامة، ولقول الصادق (عليه السلام) في صحيحة زياد إنه كان يصدق علينا، ولا يعارض ذلك، قول النجاشي إنه كان مختلطاً، وإن الشيخ المفيد، كان ينشد أشعاراً تدل على الاختلاط، فإن فساد العقل - لو سلم ذلك في جابر، ولم يكن تجنناً كما صرح به فيما رواه الكليني في الكافي، ... لا ينافي الوثاقة، ولزوم الأخذ برواياته، حين اعتداله وسلامته.

ويذهب البحث بناءً على ما تقدّم إلى وثاقة جابر بن يزيد الجعفي وذلك لعدم استقرار التعارض الوارد بحقه، إذ لا دلالة في الذمّ على نفي الوثاقة لإيهام الاصطلاح ودخوله في باب التورية، ولضعف الرواية الموهمة بالذمّ مقابل صحة الرواية الموثقة له.

ثالثاً: إيهام الاصطلاح:

ولعلّ مسألة إيهام الاصطلاحات الخاصة بالمدح والذم لها أثرها الواضح للعيان في موضوع التعارض ؛ إذ قد يرد من الناقد الرجالي لفظاً موهماً للذم وبالتحري والتأمل يظهر للمتتبع بأن مراد الناقد الرجالي هو المدح، وعليه يجب على الباحث الرجالي تتبع موارد الألفاظ في عبائر علماء الرجال وبالخصوص المتقدمين منهم ليتمكن من الوقوف على مرادهم من الألفاظ، ولا يتم ذلك إلا من خلال معرفة الرجالي بتصاريف كلام العرب ودلالاته اللفظية ومتغيراتها من بلد لآخر، لكي لا يضع اللفظ لغير معناه، ولئلا يذم بنقله عن العلماء لفظاً غير دأماً، وفي ذلك يقول تاج الدين السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضاً حال الجرح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيراً ما رأيت من يسمع اللفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ أمر شديد لا يدركه إلا فقيه بالعلم"^(٨١).

ولذلك فإنّ للعرب بعض الإطلاقات التي يفهم من ظاهرها غير المقصود منها، كإطلاق الكذب على الخطأ والوهم عند أهل الحجاز، قال ابن حبان في ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب القرشي: "كان يخطئ وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً"^(٨٢).

ومن الألفاظ الموهمة في أقوال علماء الرجال: حديثه يعرف وينكر، وليس حديثه بالنقي، مضطرب الحديث أو القول، مخطئ، ثقيل على الفؤاد، وغيرها من الألفاظ، وفيما يأتي جملة من الرواة الذين وردت بعض المصطلحات الموهمة للذم بحقهم، تتبعها دراسة لحال الراوي علي بن جعفر الهَمّاني لبيان ذلك:

- ١- إسماعيل بن مهران: ليس حديثه بالنقي يضطرب تارة ويصلح أخرى^(٨٣).
- ٢- خلف بن حمّاد: أمره مختلط^(٨٤).
- ٣- سعد بن طريف: الحنظلي مولاهم، الاسكاف، يعرف وينكر^(٨٥).
- ٤- صالح بن أبي حمّاد: أمره ملبسا (ملتبسا) يعرف وينكر^(٨٦).
- ٥- عبد الله بن حمّاد الأنصاري: وحديثه يعرف تارة وينكر أخرى، ويخرج شاهداً^(٨٧).
- ٦- القاسم بن الحسن بن علي: حديثه نعرفه، وننكره^(٨٨).
- ٧- محمّد بن أحمد بن خاقان: النهدي أبو جعفر القلانسي المعروف بحمدان، كوفي، مضطرب^(٨٩).
- ٨- يحيى بن القاسم: محمّد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير فقال: وكان اسمه يحيى بن أبي القاسم، فقال: أبو بصير كان يكنى أبا محمّد وكان مولى لبني أسد وكان مكفوفاً، فسألته هل يتهم بالغلوّ؟ فقال: أما الغلوّ: فلا لم يتهم، ولكن كان مخطئاً^(٩٠).

دراسة حال: علي بن جعفر الهَمّاني:

وقع الراوي طرفاً في تعارض قولي الشيخ النجاشي، والشيخ الطوسي، بمصطلح موهم. ذكر النجاشي: "البرمكي يعرف منه وينكر، له مسائل لأبي الحسن العسكري (عليه السلام)"^(٩١). وورد عن الشيخ الطوسي بسنده: "عن أبي جعفر العمري رضي الله عنه أن أبا طاهر بن بلبل حج فنظر إلى علي بن جعفر الهَمّاني وهو ينفق النفقات العظيمة فلما انصرف كتب بذلك إلى أبي محمّد (عليه السلام) فوقع في رقعته: قد كنا أمرنا له بمائة ألف دينار، ثم أمرنا له بمثلها فأبى قبولها إبقاء علينا، ما للناس والدخول في أمرنا فيما لم ندخلهم فيه؟"^(٩٢)، وقد ذكره العلامة في القسم الثاني، مما يدل على أن فهم العلامة لهذا المصطلح فيه أمارة ذم^(٩٣).

وكذلك ابن داود، حين قال: "منسوب إلى (همينيا) قرية من سواد، بغداد، يعرف منه وينكر"^(٩٤). قال المامقاني: "لم نقف فيه على توثيق بل سمعت من النجاشي ذمّه بأنه يعرف منه وينكر إلا أن يقال إنّ مثل ذلك في كلمات القدماء لا يؤثر ذمّاً لأنّ أغلب الأخبار في فضائل الأئمة التي مضامينها من ضروريات مذهب الشيعة اليوم كان يومئذ ينكر"^(٩٥)، ويبدو أنّ مراد الشيخ المامقاني من ذلك الغلوّ.

وأوضح المحقق الخوئي: " قد عرفت من الشيخ وابن شهر آشوب الشهادة على وثاقة علي بن جعفر الوكيل المؤيدة بأمر آخر مما تقدم، ولا يعارض ذلك بما ذكره النجاشي يعرف منه وينكر، فإن ذلك لا ينافي وثاقة الرجل في نفسه، فقد بروي الثقة أمرا منكرا بعيدا عن الواقع ونفس الأمر لحسن ظنه بالراوي أو لغير ذلك من الأسباب"^(٩٦).

مما تقدم يذهب البحث إلى عدم التنافي بين القول بـ (يعرف منه وينكر) وبين قولهم (ثقة)، إذ المتأمل في عبارة النجاشي لا يجد في قوله شبهة وعدم وضوح أو فيها دلالة على الذم^(٩٧)؛ إنما يعني بها يأخذ به تارة ويرد أخرى، ولا ظهور فيها بالقدح^(٩٨)، خاصة إذا ضمنا لها مسائل الراوي مع الإمام العسكري (عليه السلام). وهذا يعني أنّ عبارة النجاشي بحق علي بن جعفر ليس من أسباب الضعف وبخاصة عند المتأخرين، ويبدو أنّ توقف العلامة ليس في محله كون عبارة الشيخ النجاشي، لا تنافي الوثاقة أو المدح، إذ أنّ اللفظ موهم ولا دلالة فيه على الضعف، ولا عبرة في قول ابن الغضائري لعدم نسبة كتابه إليه.

الخاتمة

ومما تقدّم من عرض وبيان التعارض الذي وقع بين علماء الرجال الإمامية المتقدمين نستطيع أن نبين ما تمّ التوصل إليه من خلال ما يلي :

١. تعددت أسباب التعارض، واختلفت باختلاف المنشأ للمدح والذم، فقد يصدر عن حسّ أو حدس واجتهاد يتعلّق بالناقد، أو يصدر التعارض بسبب الطوارئ التي تطرأ على الراوي، ومنها ما يرجع إلى ظهور الكلام، ومنها أسباب ترجع إلى النقل، ومنها بسبب دلالة اللفظ.
٢. يبدو للباحث والمتتبع لموضوع التعارض في أقوال علماء الرجال، بأنه يشكّل حجماً مؤثراً على استقرار علم الرجال، حتى يبدو الاضطراب والتشويش واضحاً لأول وهلة، وعند التحري بدقة والتأمل يتبيّن عكس ذلك تماماً، إذ أنّ موارد التعارض المستقر بحق الراوي في التراث الإمامي لا تتجاوز عدّ الأصابع.
٣. هناك أقوال لعلماء الرجال ورد بعضها في الأصول الرجالية المعتمدة عند الإمامية، وبعضها ورد في أقوال العلماء المتأخرين، وهذه الأقوال ليس بحجة ويُعدّها بعض العلماء مورداً للتعارض ممّا أدى إلى اتساع دائرة التعارض في الأقوال.
٤. أثبت البحث بأن موارد التعارض في أقوال علماء الرجال المتقدمين الإمامية فيها الكثير من القرائن والإشارات التي يمكن أن تكون قواعد ومرجعيات لحل التعارض في أقوال علماء الرجال بحق الراوي؛ وذلك من خلال معرفة سبب التعارض، ونوعه، والتمييز بين صورته المختلفة، ومن خلال سبر المرويات، وحسن الطريق.
٥. إنّ الغموض الذي يعتري كثيراً لما يُظنّ أنه تعارض حقيقي، يمكن أن يزول بتتبع واستقراء كل أقوال النقاد في الراوي، وتجميع القرائن ومعرفة الظروف المحيطة بالراوي أو المكتنفة لإصدار الحكم من قبل النقاد.

الهوامش:

(١) ينظر: خالد بن عبد العزيز، تعارض دلالة اللفظ والقصد، ص ٤٧-٥٠.

(٢) الأنصاري، الرسائل، ج ٢، ص ٧٥٠.

(٣) الخراساني، الكفاية، ص ٤٣٧.

(٤) ينظر: السيستاني، تعارض الأدلة واختلاف الحديث، ص ٣٧-٤٠.

(٥) ينظر: محمّد رضا المامقاني، مستدركات مقياس الهداية، ج ٦، ص ٨٩-٩٠.

(٦) عبد الهادي الفضلي، أصول علم الرجال، ص ٢٢١.

(٧) التحرير الطاووسي، ص ٩.

- (٨) ينظر: حيدر حب الله ، منطق النقد السندي ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .
- (٩) ينظر: حسن كريم ، الأسس المنهجية في نقد الأصول الرجالية، ص ٢٠٩ .
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٧ .
- (١١) الرجال ، ص ٣٣٨ ، برقم ٩٠٤ .
- (١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢٩ ، برقم ٨٩١ .
- (١٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥٢ ، برقم ١٢٢١ .
- (١٤) الرجال ، ص ٤١ ، برقم ١٢ .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ٥٣ ، برقم ٣٨ .
- (١٦) العلامة ، الخلاصة ، ص ٦٣ .
- (١٧) الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٣ ، ص ٦٥ ، برقم ٣٠٦ .
- (١٨) الرجال ، ص ٤٤٦ ، برقم ١٢٠٨ .
- (١٩) الرجال ، ص ٣٤٦ ، بالرقم ٥١٦٧ .
- (٢٠) ينظر: الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٣ ، ص ٧٣-٨٣ ، برقم ٣٠٦ .
- (٢١) لم يوثق وهو وجه الأشاعرة. ينظر: الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج ١٨ ، ص ١١٥ ، برقم ١١٥٣٤ .
- (٢٢) الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، برقم ٩٥٥ .
- (٢٣) الخلاصة ، ص ٢٩٦ .
- (٢٤) تنقيح المقال ، ج ٣ ، ص ٣٤٢ ، برقم ١٣٣٥٧ (الطبعة الحجرية).
- (٢٥) معجم رجال الحديث ، ج ٢١ ، ص ٢١٣ .
- (٢٦) الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٧٨٤ ، برقم ٩٣٦ .
- (٢٧) الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، برقم ٤٠١ .
- (٢٨) وهو كتاب بعنوان (منتهى مقاصد الأنام في شرح شرائع الإسلام) ، من أوائل مؤلفات الشيخ المامقاني .
- (٢٩) تنقيح المقال ، ج ١ ، ص ٤٨٥ (الفائدة السادسة).
- (٣٠) حميد البغدادي ، تقييمات ابن الغضائري مراجعة نقدية ، مجلة فقه أهل البيت العدد ٥١ ، ص ١٥٧ .
- (٣١) الرجال ، ص ١٨ ، برقم ٢٠ .
- (٣٢) الفهرست ، ص ٣٨ ، برقم ٨ .
- (٣٣) الرجال ، ص ٤١ ، برقم ١٣ .
- (٣٤) الخلاصة ، ص ٥٠ .
- (٣٥) تنقيح المقال ، ج ٤ ، ص ٤٨ ، برقم ١١٠ .
- (٣٦) معجم رجال الحديث ، ج ١ ، ص ٢٠٨-٢٠٩ ، برقم ١٦٦ .
- (٣٧) ينظر: حسين فؤاد ، التعارض بين الجرح والتعديل ، ص ٢٥٧-٢٩٠ .
- (٣٨) ينظر: المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .
- (٣٩) محمد باقر الصدر ، بحوث في علم الأصول ، ج ٧ ، ص ٣٣ .
- (٤٠) ينظر: بحر العلوم ، الفوائد الرجالية ، ج ٣ ، ص ١٦٥ .
- (٤١) النجاشي ، الرجال ، ص ٣٣٥ ، برقم ٨٩٨ .
- (٤٢) الرجال ، ص ٢٥٥ ، برقم ٦٦٩ .
- (٤٣) الرجال ، ص ٣٨٨ ، برقم ٥٧١٢ .
- (٤٤) المصدر نفسه .
- (٤٥) الخلاصة ، ص ٣٦٣ ، برقم ٦ .
- (٤٦) الرجال ، ص ٢٦٢ ، برقم ٣٥٤ .
- (٤٧) ينظر: التفريشي ، ج ٣ ، ص ٢٧٢ ؛ والبيهقاني ، تعليقة على منهج المقال ، ص ٢٩ ؛ والنراقي ، شعب المقال في درجات الرجال ، ص ١٠٦ .
- (٤٨) تنقيح المقال ، الطبعة القديمة ، ج ٢ ، ص ٣٠٤ ، باب علي ، برقم ٨٤٨١ .
- (٤٩) معجم رجال الحديث ، ج ١٣ ، ص ١٦٠-١٦١ ، برقم ٨٤٤٦ .

- (٥٠) معجم رجال الحديث، ج١٣، ص١٥٩-١٦١، برقم ٨٤٤٦.
- (٥١) المامقاني ، نهاية المقال في تكملة غاية الآمال ، ٢٤١ .
- (٥٢) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١١ ، ص ٨٧.
- (٥٣) وثقه النجاشي ، ينظر: الرجال ، ص ٣٣٠ ، برقم ٨٩٣.
- (٥٤) اختيار معرفة الرجال ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ، برقم ٩٨٣ .
- (٥٥) الرجال ، ص ١٩٧ ، برقم ٥٢٤ .
- (٥٦) الفهرست ، ص ١٤٥-١٤٦ ، برقم ٣٥٦ .
- (٥٧) ينظر: ص ٣٣٨ ، برقم ٥٠٣٨ .
- (٥٨) تنقيح المقال ، ج ٣٦ ، ص ٦٣ .
- (٥٩) معجم رجال الحديث ، ج ١٠ ، ص ١٣٩ ، برقم ٥٩٣٢ .
- (٦٠) ينظر: محمد قلجعي ، معجم لغة الفقهاء ، ص ١٥١ .
- (٦١) ينظر: الطوسي ، الفهرست ، ص ١٥١ ، برقم ٣٧٦ .
- (٦٢) ينظر: النجاشي ، الرجال ، ص ١٧٢ ، برقم ٤٥١ .
- (٦٣) الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٢٠-٢١ ، برقم ٣٣٩ .
- (٦٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠ ، برقم ٣٣٨ .
- (٦٥) ينظر: الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٢٠-٣١ .
- (٦٦) ينظر: العلامة الحلي ، الخلاصة ، ص ٩٤ .
- (٦٧) ينظر: الكليني ، الكافي ، ج ١ ، ص ٣٩٦-٣٩٧ ، الحديث رقم ٧ ؛ والطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٢٦ ، برقم ٣٤٧ .
- (٦٨) معجم رجال الحديث ، ج ٤ ، ص ٣٤٤-٣٤٥ ، برقم ٢٠٣٣ .
- (٦٩) الرجال ، ص ١٢٨ ، برقم ٣٣٢ .
- (٧٠) الرجال ، ص ١١٠ ، برقم ١٦٠ .
- (٧١) ينظر: الرجال ، ص ١٢٩ ، برقم ١٣١٦ ؛ وص ١٧٦ ، برقم ٢٠٩٢ .
- (٧٢) الرجال ، ص ١٢٩ ، برقم ١٣١٦ ؛ وص ١٧٦ ، برقم ١٠٩٢ .
- (٧٣) ص ٩٥ ، برقم ١٥٨ .
- (٧٤) الخلاصة ، ص ٩٤ .
- (٧٥) ينظر: أبو الهدي الكلباسي ، سما المقال ، ج ٢ ، ص ٢٨٥-٢٨٨ .
- (٧٦) ينظر: المازندراني ، منتهى المقال ، ج ١ ، ص ١٢٠ ؛ والمامقاني ، مقياس الهدية ، ج ٢ ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .
- (٧٧) ينظر: المامقاني ، مقياس الهداية ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .
- (٧٨) ينظر: الكليني ، الكافي ، ج ٢ ، ص ٩٣ ، وص ٢٥٢ ، وج ٣ ، ص ٤١٥ ، وج ٥ ، ص ٤٤٧ ... ؛ الصدوق ، من لا يحضره الفقيه ، ج ١ ، ص ٢١ ، وج ٣ ، ص ٨٣ ، وج ٤ ، ص ٣٩٧ ، ص ٤٠٦ ، وص ٤١٣ ؛ والطوسي ، تهذيب الأحكام
- (٧٩) قال الشيخ الصدوق: "ما كان فيه عن جابر بن يزيد الجعفي فقد روئيه عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن أبيه ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر بن يزيد الجعفي". ينظر: الفقيه ، ج ٤ ، ص ٤٢٤ .
- (٨٠) تنقيح المقال ، ج ١٤ ، ص ١٢٤ ، برقم ٣٥٨٥ .
- (٨١) قاعدة في الجرح والتعديل ، ص ٥٣ .
- (٨٢) الثقات ، ج ٦ ، ص ١١٤ .
- (٨٣) ينظر: ابن الغضائري ، الرجال ، ص ٣٨ ، برقم ٧ .
- (٨٤) ينظر: المصدر نفسه ، ص ٥٦ ، برقم ٤٤ .
- (٨٥) ينظر: النجاشي ، الرجال ، ص ١٧٨ ، برقم ٤٦٨ .
- (٨٦) ينظر: المصدر نفسه ، ص ١٩٨ ، برقم ٥٢٦ .
- (٨٧) ينظر: ابن الغضائري ، الرجال ، ص ٧٩ ، برقم ٩٢ .
- (٨٨) المصدر السابق ، ص ٨٦ ، برقم ١١٥ .
- (٨٩) ينظر: النجاشي ، الرجال ، ص ٣٤١ ، برقم ٩١٤ .
- (٩٠) الطوسي : اختيار معرفة الرجال ، ج ١ ، ص ٤٠٥ ، برقم ٢٩٦ .

- (٩١) الرجال ، ص ٢٨٠ ، برقم ٧٤٠ .
 (٩٢) الغيبة ، ص ٢١٨ ، برقم ١٨٠ .
 (٩٣) ينظر: الخلاصة ، ص ٣٦٩ ، برقم ٢٦ .
 (٩٤) الرجال ، ص ٢٦٠ ، برقم ٣٣٥ .
 (٩٥) تنقيح المقال ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، برقم ٨٢٠٠ (الطبعة الحجرية).
 (٩٦) معجم رجال الحديث ، ج ١٢ ، ص ٣٢٣ ، برقم ٧٩٨٢ .
 (٩٧) ينظر: المامقاني ، مقياس الهداية ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ ؛ ومحمد رضا جديدي ، معجم مصطلحات الرجال والدراية ، ص ٢٧ .
 (٩٨) ينظر: الأعرجي ، عدة الرجال ، ج ١ ، ص ٢٤٤-٢٤٥ ؛ والصدر ، نهاية الدراية ، ص ٤٣٦ .

المصادر والمراجع

• الأعرجي الكاظمي، محسن بن حسن (ت ١٢٢٧هـ)

١ . عدة الرجال، تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، الطبعة الأولى، إيران - قم، ١٤١٥هـ.

• الأنصاري، الشيخ مرتضى (ت ١٢٨١هـ)

٢ . رسائل فقهية ، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، الطبعة الأولى، إيران - قم ، ١٤١٤هـ.

• البهبهاني، محمد باقر بن محمد (ت ١٢٠٥هـ)

٣ . تعليقة على منهج المقال ، مركز النشر الإسلامي ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

• التفرشي ، مصطفى بن الحسين (ت ١٠٤٤هـ)

٤ . نقد الرجال ، الطبعة الأولى، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، إيران - قم، ١٤١٨هـ.

• جديدي ، محمد رضا نزار

٥ . معجم مصطلحات الرجال والدراية، تحقيق بإشراف: محمد كاظم رحمان ، الطبعة الثانية ، دار الحديث ، مؤسسة آل البيت

(ع) لإحياء التراث، بيروت - لبنان ، ١٤٢٤هـ.

• حسن الصدر(ت ١٣٥١هـ)

٦ . نهاية الدراية ، تحقيق: ماجد الغرباوي ، مطبعة اعتماد ، إيران - قم.

• حيدر حب الله

٧ . منطق النقد السندي - بحوث في قواعد الرجال والجرح والتعديل ، الطبعة الأولى ، بيروت - لبنان، مؤسسة الانتشار

العربي، ٢٠١٧م.

• خالد بن عبد العزيز

٨ . تعارض دلالة اللفظ والقصد في أصول الفقه والقواعد الفقهية، دار كنوز اشبيليا.

• الخراساني، الآخوند محمد كاظم (ت ١٣٢٩هـ)

٩ . كفاية الأصول، الطبعة الثالثة ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، لبنان - بيروت ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

• الخوئي، أبي القاسم (ت ١٤١٣هـ)

١٠ . معجم رجال الحديث، الطبعة الخامسة، مركز نشر الثقافة الإسلامية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

• الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)

١١. سير أعلام النبلاء ، إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط ، تحقيق: حسين الأسد ، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الربيعي ، حسن كريم ماجد
 - ١٢. الأسس المنهجية في نقد الأصول الرجالية حتى نهاية القرن الخامس، ٢٠١٢م.
 - السيستاني، علي الحسيني
 - ١٣. تعارض الأدلة واختلاف الحديث، تقرير: هاشم الهاشمي.
 - الصدوق ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (ت ٣٨١هـ)
 - ١٤. من لا يحضره الفقيه ، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، إيران - قم.
 - الصدر ، محمد باقر (ت ١٤٠٢هـ)
 - مباحث في علم الأصول ، الطبعة الثانية ، الدار الإسلامية ، لبنان - بيروت .
 - الطباطبائي ، محمد مهدي بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ)
 - ١٥. الفوائد الرجالية ، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة الصادق، ايران - طهران، ١٣٦٣ش.
 - الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)
 - ١٦. تهذيب الأحكام، ت: حسن الخرسان، ط: الرابعة، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، ١٣٦٥ش.
 - ١٧. الفهرست، تحقيق: جواد القيومي، الطبعة الأولى، مؤسسة نشر الفقاهة، إيران - قم، ١٤١٧.
 - ١٨. اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي)، تحقيق وتعليق: محمد جاسم الماجدي، الطبعة الأولى، مطبعة الصادق عليه السلام، ٢٠١٩م - ١٤٤٠هـ.
 - ١٩. الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، الطبعة الأولى، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم - إيران، ١٤١١هـ.
 - ٢٠. رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، الطبعة الأولى، مؤسسة النشر التابعة لجماعة
 - العاملي، حسن بن زين الدين (ت ١٠١١هـ)
 - ٢١. التحرير الطاوسي، تحقيق: فاضل الجواهري، الطبعة الأولى، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ايران - قم ، ١٤١١هـ.
 - العلامة الحلي ، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ)
 - ٢٢. خلاصة الأقوال، تحقيق: جواد القيومي، الطبعة الأولى، مؤسسة نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ.
 - ابن الغضائري، احمد بن الحسين بن عبيد الله (ت في القرن الخامس الهجري)
 - ٢٣. رجال ابن الغضائري، جمع وتحقيق: محمد رضا الحسيني الجلاي، الطبعة الأولى ، دار الحديث للتوزيع والنشر، ايران - قم ، ١٤٢٢هـ.
 - الفضلي ، عبد الهادي

٢٤. أصول علم الرجال، الطبعة الثانية، مركز الغدير للدراسات والنشر، لبنان - بيروت، ١٤٣٠هـ.
- قلعجي ، محمد رواس
 - ٢٥. معجم لغة الفقهاء ، الطبعة الثانية ، دار النفائس ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
 - الكلباسي، أبو الهدى محمد بن ابراهيم بن محمد حسن (ت ١٣٥٦هـ)
 - ٢٦. سما المقال في علم الرجال، تحقيق: محمد الحسيني القزويني، الطبعة الأولى ، مطبعة أمير، قم ، مؤسسة ولي العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية، ١٤١٩هـ .
 - الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)
 - ٢٧. الكافي، تحقيق: علي اكبر الغفاري، الطبعة الثالثة، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، ١٣٦٧ش.
 - المازندراني الحائري، محمد بن اسماعيل
 - ٢٨. منتهى المقال في أحوال الرجال، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، إيران - قم، ١٤١٦هـ.
 - المامقاني ، عبد الله بن محمد (ت ١٣٥١هـ)
 - ٢٩. مقباس الهداية في علم الدراية، ت: محمد المامقاني، ط. الأولى، انتشارات دليل، قم - إيران، ١٤٢٨هـ
 - ٣٠. الفوائد الرجالية من تنقيح المقال في علم الرجال، تحقيق: محمد رضا المامقاني، الطبعة الأولى، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، مطبعة ستارة ، قم ، ١٤٣١هـ .
 - ٣١. تنقيح المقال في علم الرجال، الطبعة الحجرية.
 - ٣٢. نهاية المقال في تكملة غاية الآمال ، مجمع الذخائر الإسلامية ، قم - إيران ، ١٣٥٠هـ .
 - المامقاني، محمد رضا
 - ٣٣. مستدركات مقباس الهداية ، الطبعة الاولى، ايران - قم ، ١٤١٤هـ .
 - المرزوق، حسين فؤاد
 - ٣٤. التعارض بين الجرح والتعديل، اسبابه ، صورته ، طرق حله، دراسة نظرية وتطبيقية.
 - النجاشي ، أبو العباس احمد بن علي بن أحمد (ت ٤٥٠هـ)
 - ٣٥. رجال النجاشي (فهرست اسماء مصنفّي الشيعة)، تحقيق: موسى الزنجاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ايران - قم ، ١٤١٦هـ .
 - النراقي، احمد بن محمد مهدي (ت ١٢٤٥هـ)
 - ٣٦. شعب المقال في درجات الرجال، تحقيق: محسن الأحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة النشر الإسلامي، ايران - قم ، ١٤٢٢هـ.